

تونس



المركز الاقتصادي

إصلاح دعم الطاقة من
أجل تونس أكثر استدامة

ربيع 2023



البنك الدولي
مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



ملخص تنفيذي

الانتعاش الاقتصادي يتباطأ في عام 2022

بعد الانتعاش المعتدل في عام 2021 (4.4 في المائة) إثر انكماش حاد في عام 2020 (-8.8 في المائة)، ارتفع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بتونس بمعدل 2.5 في المائة في عام 2022. ونظرًا لعدم تسارع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية في عام 2022، فقد ظلت هناك العديد من الحواجز التنظيمية أمام النمو، كما أثر ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية سلبًا على الاقتصاد الذي يعتمد على واردات الطاقة والغذاء. وسجلت تونس متوسط معدل نمو بلغ -0.6% منذ الجائحة (2019-2022)، وهو أحد أضعف الأداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد أدى الانتعاش الضعيف في خروج المزيد من الأشخاص من سوق العمل، حيث يشعر بعضهم بالإحباط بشكل متزايد بشأن فرص العمل (انخفض معدل المشاركة في العمل إلى 46.5 في المائة في عام 2022 من 47.1 في المائة في عام 2019). وبينما يظل معدل المشاركة في سوق العمل منخفضًا بالنسبة للنساء نسبيًا مقارنة بالرجال، فإن الفوارق بين الجنسين أخذت في الانخفاض ببطء من حيث المشاركة في العمل ومعدلات التشغيل.

ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء العالمية يزيد من الضغوط على الحساب الجاري

أدت معدلات التبادل التجاري السلبية الناجمة عن الحرب على أوكرانيا إلى رفع العجز التجاري للبضائع إلى أعلى مستوى له منذ عقود. زاد العجز من 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. تعود 69 في المائة من هذه الزيادة و 53 في المائة من العجز نفسه إلى حسابات الطاقة والغذاء. ولم تواكب الصادرات وتيرة ارتفاع واردات السلع الأساسية، حيث تمت الصادرات فقط في نظام التصدير الكلي الأكثر ملاءمة للأعمال التجارية بشكل كبير في عام 2022. حيث يتناغم الأداء القوي للقطاع العامل تحت نظام التصدير الكلي مع نظام تشريعي أقل عبثًا من بقية قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك الإعفاءات

من الإجراءات التجارية المرهقة على المدخلات المستوردة والوصول الغير المقيد إلى العملة الأجنبية. وقد دفع العجز التجاري العجز في الميزانية الجارية (CAD) للارتفاع من 6.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، على الرغم من تواصل تحويلات العمال بالخارج وإيرادات السياحة.

نظرًا لمحدودية وصول تونس إلى رأس المال الأجنبي، أدى عجز الحساب الجاري إلى نقص في بعض المنتجات الأساسية المستوردة.

ونظرًا لقدرة تونس المحدودة على الاستفادة من رأس المال الأجنبي، ترجم ارتفاع عجز الحساب الجاري وسداد الديون إلى ارتفاع احتياجات التمويل الخارجي. وقد زادت القيود التي تواجهها تونس في الحصول على التمويل الدولي من صعوبة تأمين الأموال اللازمة لتغطية هذه الاحتياجات. وفي غياب بدائل للتمويل، أدى ارتفاع احتياجات التمويل الخارجي إلى سحب بعض احتياطات النقد الأجنبي في النصف الثاني من عام 2022. ومع تضاؤل الاحتياطات وزيادة ديون الشركات التابعة للدولة، ترجم ارتفاع عجز الحساب الجاري إلى نقص في المنتجات الأساسية، بما في ذلك الوقود والحبوب والسكر ومنتجات الألبان و القهوة والمنتجات الصيدلانية. كما ترجمت احتياجات التمويل الخارجي المتزايدة إلى جانب قوة الدولار الأمريكي إلى زيادة الضغط على الدينار.

التضخم يرتفع مدفوعًا بارتفاع الأسعار العالمية مما يدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع أيضًا

كما أن التضخم أخذ في الارتفاع مدفوعًا بشكل أساسي بارتفاع الأسعار العالمية، حيث وصل إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من ثلاثة عقود. دفع ارتفاع التضخم البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار 175 نقطة على طول عام 2022. وستتوقف فعالية هذه السياسة على التدابير المصاحبة لتحقيق استقرار اقتصادي كلي واعتماد الإصلاحات الهيكلية

اللازمة لاستئناف مسار النمو المستدام. ومع بقاء أسعار الفائدة الحقيقية سلبية، فإن هذا يترك مجالاً أكبر للمناورة من قبل البنك المركزي.

الأسعار العالمية للسلع الأولية واستمرار حالة عدم اليقين بشأن التمويل الخارجي مخاطر هبوط كبيرة على الاقتصاد التونسي.

زيادة الضغط على الميزانية مع تزايد تكاليف الدعم وسط ارتفاع الأسعار العالمية، وتمويل للديون أصبح أكثر صعوبة

من شأن إصلاح دعم الطاقة أن يساعد في خفض تكاليف المالية العامة وتكاليف الواردات، وتحسين القدرة المالية للشركات المملوكة للدولة، وتحفيز الانتقال الأخضر

تسببت السياسة السخية للدعم المستهلك وارتفاع أسعار المواد العالمية في زيادة عجز الموازنة واحتياجات التمويل. وعلى وجه الخصوص، زاد دعم الطاقة بأكثر من الضعف من 2.6% إلى 5.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2021-2022. على الرغم من الزيادة، انخفض عجز الميزانية بشكل طفيف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (من 7.6 في المئة في عام 2021 إلى 6.8 في المئة في عام 2022). ويعود ذلك إلى الزيادة المستمرة في الإيرادات الضريبية - نتيجة للضرائب الجديدة وتطبيق أكثر صرامة - وإلى انخفاض النفقات المالية، وهو ما لا يبعث بمؤشرات إيجابية بالنسبة للنمو في المستقبل ولجودة الخدمات العامة. أدى العجز المستمر في الموازنة في السنوات الماضية إلى زيادة الدين العام إلى أعلى مستوياته منذ عقود (80.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022)، مما رفع خدمة الدين في تونس. ونظراً لمحدودية فرص الحصول على التمويل الدولي، يواصل البنك المركزي إعادة تمويل القطاع المصرفي المحلي لشراء سندات الخزينة. ولا يزال الاستخدام المتواصل للتمويل المحلي لتمويل الدين العام يزاحم تمويل بقية الاقتصاد.

آفاق النمو لا تزال ضعيفة مع مخاطر سلبية كبيرة

يتوقع البنك الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3% في عام 2023، مع انحرافات محتملة كبيرة اعتماداً على تطور ظروف التمويل والإصلاحات الهيكلية. ومن المتوقع أن يؤدي المسار الأكثر اعتدالاً نسبياً لأسعار السلع الأساسية، إلى جانب بعض الإصلاحات على مستوى الإنفاق، إلى خفض عجز الحساب الجاري، الذي سيظل من الصعب تمويله دون إجراء إصلاحات. تخطط الحكومة لضبط أوضاع المالية العمومية في عام 2023 بشكل أساسي عن طريق خفض حقيقي لدعم الطاقة وكتلة الأجور والاستمرار في زيادة المداديل. وسيظل تمويل العجز يمثل تحدياً. كما من شأن الاتفاق على برنامج صندوق التمويل الممدد مع صندوق النقد الدولي، إلى جانب تنفيذ جدول إصلاحات طموحة، أن يساعد في تغطية احتياجات التمويل الخارجي. هذا كما يشكل استمرار الضغط على

أدى الارتفاع العالمي في أسعار الطاقة إلى تسليط الضوء على دعم الطاقة في تونس حيث لا تزال معظم أسعار الوقود والكهرباء والغاز وغاز البترول المسال دون التكلفة. وقد أصبح الحفاظ على خطة الدعم هذه مكلفاً بشكل متزايد بالنسبة لتونس، مما يقوض الاستدامة المالية الكلية والعجز التجاري، لا سيما في وقت ترتفع فيه أسعار الطاقة الدولية. وبلغ متوسط الدعم 2.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2021 وقفز إلى 3.5 في المئة في عام 2022. كما خلق نظام الدعم تحديات مالية كبيرة لشركات الطاقة المملوكة للدولة كالشركة التونسية لصناعات التكرير (STIR) و الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)، حيث أصبحت الدولة غير قادرة بشكل متزايد على تأمين الموارد لتغطية خسائرها. وأضعف هذا قدرة الشركات المملوكة للدولة على التخطيط والاستثمار لضمان تأمين إمدادات الطاقة. ومن خلال تعطيل الجدوى المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز وإبقاء أسعار الطاقة منخفضة بشكل مصطنع، فإن الدعم يقوض أيضاً الانتقال الأخضر. ويمكن أن يساعد الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة في معالجة الأزمة المالية الكلية، وتحسين الجدوى المالية للشركات المملوكة للدولة، وتحفيز الانتقال الأخضر. ومع ذلك، فمن الضروري الحد من تأثير الإصلاح على العائلات ذات الدخل الأكثر ضعفاً أمام تلك الزيادات في الأسعار، خاصة في حالة الدعم المقدم للاسطوانات الغازية والكهرباء، حيث يستفيد من هذه الدعم الأسر ذات الدخل المنخفض. وبالمقابل، ينصب توجه دعم الوقود والغاز الطبيعي بشكل كبير لفئات المجتمع ذات الدخل العالي. ويمكن أن يساعد مزيج من التعريفات والتحويلات في تجميع تكاليف الانتقال بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد إصلاحات الدعم مع برامج لمساعدة الشركات والأسر على الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة والتوليد الذاتي في تخفيف الضغوط التضخمية على الأسر والشركات، والحفاظ على القدرة التنافسية للشركات ودعم الانتقال الأخضر. وستكون إعادة الهيكلة المالية وتحديث الشركات المملوكة للدولة من العناصر الرئيسية المكتملة لإصلاحات الدعم لتمكين الشركات المملوكة للدولة في مجال الطاقة من استعادة ديمومتها المالية.



مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW
Washington, DC 20433